Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 4 | Page 129 – 149 |2026 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The Reality of the Recognition of Social Work Profession from the Perspective of the Academics Staff in Social Work Departments at Yemeni Universities

Ameen Dabwan Hasn Kaid [1,*], Sokina Ahmed Hashim [1]
[1]Department of Social Work, Faculty of Arts and Humanities - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *a.kaid@su.edu.ye*

Keywords

1. The recognition
2. Social work profession
3. The academics staff
4. Social work departments
5. Yemeni Universities

Abstract:

This study aimed to identify the reality of the recognition of the social work profession from the perspective of the academics' staff in social work departments at Yemeni Universities. The study used descriptive approach, and used the questionnaire consisting of (75) paragraphs as a study tool. The study sample consisted of (35) academics' staff in the social work departments at Yemeni Universities. The study data were analyzed and interpreted using the statistical analysis program (SPSS). The study reached several results, the most prominent of which are: The level of recognition of the social work profession from the perspective of the academics' staff in social work departments at Yemeni Universities was weak. The institutional recognition came in first place of level of weak from the perspective of the academics' staff in social work departments at Yemeni Universities, the academic recognition came in second place, and the societal recognition came in third and last place.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 4| Page 130 – 149 | 2026 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية

أمين دبوان حسن قايد [1،*] , سكينة أحمد هاشم [1]
[1]قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
*المؤلف: a.kaid@su.edu.ye

الكلمات المفتاحية

1. الاعتراف
2. مهنة الخدمة الاجتماعية
3. فريق الأكاديميون
4. أقسام الخدمة الاجتماعية
5. الجامعات اليمنية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية، واستخدمت المنهج الوصفي، وكانت الاستبانة المكونة من (75) فقرة أداة رئيسة في جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (35) من الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية، وحللت البيانات وفسرت باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها: أنّ مستوى الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية كان ضعيفاً، بمتوسط حسابي بلغ (2.03)؛ حيث حصل بُعد الاعتراف المؤسسي بالمهنة على مستوى ضعيف بمتوسط حسابي بلغ (1.91)، وحصل بُعد الاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية على مستوى ضعيف أيضاً بمتوسط حسابي بلغ (1.97)، وحصل بُعد الاعتراف المجتمعي بالمهنة على مستوى ضعيف أيضاً بمتوسط حسابي بلغ (2.26).

المقدمة:

مهنة الخدمة الاجتماعية كغيرها من المهن أصبحت ضرورة يحتاج إليها الإنسان في كل المجتمعات، ولا يمكن الاستغناء عنها، بل إنّها من أهم المهن التي يحتاج لها المجتمع في الأوضاع المستقرة، ويكون المجتمع أكثر احتياجاً لها في الأوضاع الطارئة.

ويُمثل الاعتراف بالمهنة أحد المقومات الأساسية لكل مهنة بشكل عام، ومهنة الخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص؛ لما يترتب عليه من إمداد المهنة بالدعم والموارد اللازمة التي تمكنها من القيام بدورها وتحقيق أهدافها في المجتمع.

كما أنّ الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع لا يتحقق إلا في ضوء ثلاثة أبعاد رئيسة، وهي: الاعتراف الأكاديمي القائم على إثبات التميز المهني لتخصص الخدمة الاجتماعية، والاعتراف المؤسسي القائم على إقرار مقومات وجود المهنة تشريعيًّا ومؤسسيًّا ووظيفيًّا؛ بالإضافة إلى الاعتراف المجتمعي القائم على اهتمام وتقدير المجتمع لهذه المهنة، وهنا يجب الإشارة إلى أنّ هذه الأبعاد تكمل بعضها بعضًا، كما يجب الإشارة أيضاً إلى أنّ تحقيق الاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية يعتبر بمثابة قاعدة التأسيس لتحقيق كل من الاعتراف المؤسسي بالمهنة، والاعتراف المجتمعي.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته مهنة الخدمة الاجتماعية عالميًّا إلا أنّها لا تزال تبحث عن الاعتراف المجتمعي بها وعن شرعيتها المهنية والأخلاقية في مجتمعاتنا العربية (طرابلسي ودريدي، 2021، 139).

وفي هذا السياق إنّ الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية يتطلب تحقيق الاعتراف الأكاديمي القائم على إثبات التميز المهني لتخصص الخدمة الاجتماعية، وهذا ما أكدته **دراسة (الأحمدي، 2022):** التي هدفت إلى تقويم البرنامج التعليمي لقسم الخدمة الاجتماعية بجامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي من منظور طريقة تنظيم المجتمع، وتوصلت إلى أنّ تعليم الخدمة الاجتماعية في اليمن يواجه صعوبات على المستوى المؤسسي وعلى مستوى البرنامج التعليمي والتدريس والتدريب، والتي لها الأثر السلبي على الإعداد المهني للطلاب ومعارفهم وخبراتهم واتجاهاتهم، وعلى الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية.

ويتطلب الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية تحقيق الاعتراف المؤسسي القائم على إقرار مقومات وجود مهنة الخدمة الاجتماعية تشريعيًّا ومؤسسيًّا ووظيفيًّا، وهذا ما أكدته دراسة (رطروط، 2022): التي هدفت إلى تقييم منهجية إعداد الاستراتيجية العربية لمهننة العمل الاجتماعي للسنوات (2019 – 2022) ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي (2019 – 2020)، وتوصلت إلى أنّ أهم نقاط الضعف في العمل الاجتماعي العربي يتمثل في غياب السياسات والتشريعات الفاعلة لتنظيم مزاولة مهنة الخدمة الاجتماعية، واختلاف مسميات تخصصات العمل الاجتماعي، وغياب المسمى الوظيفي للأخصائي الاجتماعي الذي يمكنه من التعيين في المؤسسات الاجتماعية.

كما أنّ الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية يتطلب تحقيق الاعتراف المجتمعي القائم على زيادة اهتمام وتقدير المجتمع للمهنة، وهذا ما أكدته دراسة (الكندري، 2016): التي هدفت إلى معرفة الاتجاهات والمعتقدات الشائعة حول مهنة الخدمة الاجتماعية في الكويت، وتوصلت إلى أنّ هناك اختلافاتٍ في الاتجاهات نحو مهنة الخدمة

الاجتماعية لدى الكويتيين، إلا أنّ الاتجاهات بصورة عامة تُعد إيجابية، ويشير ذلك إلى الشعور على مستوى المجتمع بأهمية الدور الذي يلعبه الإخصائيين الاجتماعيين والثقة بإمكانياتهم وقدراتهم؛ وينعكس ذلك ايجاباً على مستوى تقبل المجتمع لمهنة الخدمة الاجتماعية وتقديره لها.

إنّ الاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية يسهم في تحقيق الاعتراف المؤسسي والمجتمعي بالمهنة، وهذا ما أكدته **دراسة (عطا الله، 2014):** التي هدفت إلى معرفة فاعلية التدريب الميداني والاعتراف المجتمعي بمكانة مهنة الخدمة الاجتماعية، وتوصلت إلى أنّ فاعلية التدريب الميداني لطلاب الخدمة الاجتماعية، وفاعلية مؤسسات التدريب ومشرفي المؤسسة والمشرفين الأكاديميين على التدريب الميداني، لها تأثير على الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية وبمكانة المهنة في المجتمع.

وبناء على ما تقدم تؤكد الدراسات السابقة أنّ الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية يتطلب التكامل بين الأبعاد الثلاثة: الأكاديمي، والمؤسسي، والمجتمعي، وأنّ غياب أحد هذه الأبعاد يؤدي إلى خلل في الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية بشكل عام؛ وبالتالي هناك حاجة إلى إجراء دراسة ميدانية حول واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية؛ لمعرفة مستوى الاعتراف الأكاديمي والمؤسسي والمجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع اليمني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع اليمني العديد من التحديات والصعوبات، منها حداثة ظهورها في اليمن عام 2001م، بالإضافة إلى ما يتعلق بواقع الاعتراف بها في المجتمع، وقد تبلور هذا الاعتراف في إطار بوادر بسيطة، منها: إصدار لائحة الخدمة الاجتماعية المدرسية بوزارة التربية والتعليم، وتأسيس شُعب وأقسام الخدمة الاجتماعية في بعض الجامعات اليمنية الحكومية (عدن، صنعاء، حضرموت، إب)، وتوظيف عدد من خريجي الخدمة الاجتماعية في مؤسسات المجتمع، والذي لا يزال ضعيفاً إلى اليوم، وبالرغم من ذلك فإنّ هذه المهنة لديها خللاً متصلاً بالاعتراف بها والإقرار بوجودها الفعلي والرسمي في المجتمع.

وبناء على ذلك فإنّه يمكننا صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية الحكومية (عدن، صنعاء، حضرموت، إب)؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى الاعتراف الأكاديمي بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية؟
2. ما مستوى الاعتراف المؤسسي بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية؟
3. ما مستوى الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في

أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية الحكومية (عدن، صنعاء، حضرموت، إب).

ويتفرع منه الأهداف الآتية:

1. تحديد مستوى الاعتراف الأكاديمي بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية.
2. تحديد مستوى الاعتراف المؤسسي بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية.
3. تحديد مستوى الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في التعرف على واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية باعتباره الأساس في الكثير من التخصصات المهنية، أهمها الطب، والقضاء، والمحاماة وغيرها، ويمثل ذلك إضافة نوعية على الصعيد النظري في المكتبات العربية بشكل عام، وفي المكتبات اليمنية بشكل خاص.
2. أنّها تساهم في تطوير السياسات والبرامج التي تعمل على تعزيز الاعتراف بالمهنة، وتحسين صورتها في المجتمع.
3. تعميق رؤية المخططين والمدرسين في أقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات اليمنية برؤية علمية حول ضرورة تخريج كوادر من المختصين في مهنة الخدمة الاجتماعية لديهم انتماء وولاء لمهنتهم، ولديهم استعداد لبذل كافة الجهود الموجهة للحفاظ على سمعة المهنة وديمومتها وتطويرها وتحقيق الاعتراف بها في المجتمع، وكذلك تقديم الدعم الفني اللازم للممارسين من العاملين بالخدمة الاجتماعية في المؤسسات المجتمعية فيما يخص الجهود الموجهة لتحقيق الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع.

حدود الدراسة ومحدداتها

تحددت الدراسة بالحدود والمحددات الآتية:

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية من منظور الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية من حيث المتطلبات الأساسية للاعتراف وفقاً للأبعاد الرئيسة على النحو الآتي:
2. الاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية، من حيث توفر الأطر الأساسية لتخصص الخدمة الاجتماعية، والتي تتضمن توفر الأساس المعرفي للخدمة الاجتماعية، وتوفر برامج تعليمية وتخصصات دقيقة لتخصص الخدمة الاجتماعية، وكذلك معدل الإقبال على الدراسة في تخصص الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى العلاقات القائمة التي تربط مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية بغيرها من المؤسسات ذات الصلة، وبالملتحقين بها والمتخصصين الذين تعلموا فيها.
3. الاعتراف المؤسسي بمهنة الخدمة الاجتماعية، من حيث توفر الأساس التشريعي والتنظيمي لمهنة الخدمة الاجتماعية، وتواجد المهنة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات المجتمعية، والمتخصصين بالخدمة الاجتماعية في الهياكل الوظيفية للمؤسسات المجتمعية.

4. الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية، من حيث انتشار المعلومات والأفكار الصحيحة حول المهنة في المجتمع، وانتشار المواقف وردود الفعل الإيجابية نحو المهنة في المجتمع.
5. الحدود المكانية: الجامعات اليمنية الحكومية التي لديها أقسام لتعليم الخدمة الاجتماعية، وهي (جامعة عدن–جامعة صنعاء –جامعة حضرموت – جامعة إب).
6. الحدود البشرية: الأكاديميون في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية الحكومية(جامعة عدن، وجامعة صنعاء، وجامعة حضرموت، وجامعة إب).
7. الحدود الزمانية: خلال العام الدراسي (1446هـ) الموافق (2024 – 2025م).

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية:

يعرف مجمع اللغة العربية الاعتراف بالشيء لغةً بأنّه الإقرار به (مجمع اللغة العربية، 1980، 514).

كما يُعرَّف الاعتراف في الاصطلاح بأنّه "الموافقة والقبول، ويشير إلى التعرف والإقرار والإعلان والتصريح" (بغورة، 2012، 23).

ويُعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الاعتراف بالشيء بأنّه التسليم به وبشرعيته، والاعتراف الاجتماعي بالموظف، أي: تحقيق مكانته الاجتماعية (بدوي، 1995، 348).

كما يُعرف الاعتراف بالخدمة الاجتماعية بأنّه شرعية ممارسة المهنة في المؤسسات المختلفة والمرتبطة بالنظم، وتنبثق هذه الشرعية من حاجة المجتمع لها، وما تقوم به من خدمات عديدة (غالب، 2014، 216).

ويُعرف الباحث الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية إجرائيًّا بأنّه مدى ما حققته المهنة من التميز المهني لتخصص الخدمة الاجتماعية، وإقرار مقومات وجود المهنة تشريعيًّا ومؤسسيًّا ووظيفيًّا، وزيادة اهتمام وتقدير المجتمع للمهنة، وما يترتب على ذلك من الدعم الذي تتلقاه المهنة من المجتمع وسلطاته وتنظيماته وهيئاته، لتحقيق الاعتراف الكامل بالمهنة في المجتمع، ويتم معرفة واقع الاعتراف بالمهنة عن طريق المؤشرات الآتية:

1. مدى تحقق الاعتراف الأكاديمي القائم على مدى توفر الأطر الأساسية لتخصص الخدمة الاجتماعية، ومعدل الإقبال على الدراسة في تخصص الخدمة الاجتماعية، والعلاقة القائمة التي تربط مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية بغيرها من المؤسسات ذات الصلة وبالمتخصصين الذين تعلموا فيها.
2. مدى تحقق الاعتراف المؤسسي القائم على مدى توفر الأساس التشريعي والتنظيمي لمهنة الخدمة الاجتماعية، وتواجد المهنة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات المجتمعية، والمتخصصين بالخدمة الاجتماعية ضمن الهياكل الوظيفية للمؤسسات المجتمعية.
3. مدى تحقق الاعتراف المجتمعي القائم على مدى انتشار المعلومات والأفكار الصحيحة حول المهنة في المجتمع، وانتشار المواقف وردود الفعل الإيجابية نحو المهنة في المجتمع.

الأكاديميون في أقسام الخدمة الاجتماعية:

يُعرف قانون الجامعات اليمنية مصطلح الأكاديمي في التعليم العالي بأنّه يشمل أعضاء هيئة التدريس، وهم

الأساتذة والأساتذة المشاركون والأساتذة المساعدون، ويشمل مساعدي أعضاء هيئة التدريس وهم المدرسون المساعدون والمعيدون (قانون الجامعات اليمنية، 1995، 8-9).

ويُعرف الباحث مصطلح الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية إجرائيًا بأنّهم أعضاء هيئة التدريس ومساعدوهم العاملون في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية الحكومية (عدن، صنعاء، حضرموت، إب) الذين تم جمع البيانات منهم لمعرفة واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية.

الإطار النظري للدراسة:

مهنة الخدمة الاجتماعية كغيرها من المهن أصبحت ضرورة يحتاج إليها الإنسان في كل المجتمعات، ولا يمكن الاستغناء عنها، بل إنّها من اهم المهن التي يحتاج لها المجتمع في الأوضاع المستقرة والطارئة.

ويُمثل الاعتراف بالمهنة أحد المقومات الأساسية لكل مهنة بشكل عام، ومهنة الخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص؛ لما يترتب عليه من إمداد المهنة بالدعم والموارد اللازمة التي تمكنها من القيام بدورها وتحقيق أهدافها في المجتمع.

وتشير الدراسات إلى أنّ هناك نوعاً من التهميش لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية؛ نظراً لأنّ المهنة تعاني من ضعف في الاعتراف خصوصاً في جوانبها المتعلقة بالممارسة في المجتمع، ويرجع ذلك إلى الواقع المجتمعي الذي لا يعرف تخصص الخدمة الاجتماعية والأخصّائيين الاجتماعيين وشهاداتهم العلمية (اليوسفي وهلال، 2021، 252).

أشار بول ريكور في كتابه (مسارات الاعتراف) إلى أنّ مصطلح الاعتراف من صنف المفاهيم المتعددة المعاني والدلالات، ويمكن إرجاع هذا التعدد الدلالي الى ثلاثة معانٍ(الجابري وحميد، 2022، 264):

1. تحديد الهوية: يتمثل في التعبير الذي يمكن استخدامه لتحديد هوية شيء أو فرد ما، حيث تم التركيز في هذا المعنى على البعد الابستمولوجي.
2. الاعتراف بالذات: يرتبط بمقومات وجود الشيء أو الفرد؛ حتى يتجاوز خطر سوء فهم الآخرين له، وذهب هذا المعنى مذهباً أخلاقيًّا، بالرغم من أنّه مؤسس معرفيًّا.
3. الاعتراف المتبادل: يشير إلى الاعترافات المتبادلة بين الأفراد والجماعات، وأتخذ هذا المعنى بعداً عمليًّا.

واستخدم الباحث في هذه الدراسة التعدد الدلالي لمصطلح الاعتراف عند بول ريكور، وتم ربطها بالأبعاد الرئيسة الثلاثة للاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

1. تحديد الهوية: يتمثل في التعبير الذي يمكن استخدامه لتحديد هوية تخصص الخدمة الاجتماعية والهوية المهنية للملتحقين بالتخصص، وهنا تم التركيز على البعد الابستمولوجي الذي يشير إلى طبيعة تخصص الخدمة الاجتماعية، والتعبير الذي يمكن استخدامه حول الخصائص المميزة لتخصص الخدمة الاجتماعية؛ وبالتالي فإنّ الاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية الذي يؤدي إلى إثبات التميز المهني لتخصص الخدمة الاجتماعية والهوية المهنية للملتحقين بالتخصص

يمثل قاعدة التأسيس لتحقيق الاعتراف بالمهنة والبعد الرئيس الأول للاعتراف بها.

2. الاعتراف بالذات: يرتبط بمقومات وجود مهنة الخدمة الاجتماعية تشريعيًّا ومؤسسيًّا ووظيفيًّا، وذهب هذا المعنى مذهباً أخلاقيًّا، بالرغم من أنّه مؤسس معرفيًّا، وبالتالي فإنّ الاعتراف المؤسسي بمهنة الخدمة الاجتماعية الذي يؤدي إلى إقرار مقومات وجود المهنة تشريعيًّا ومؤسسيًّا ووظيفيًّا يمثل قاعدة التمكين لتحقيق الاعتراف بالمهنة والبعد الرئيس الثاني للاعتراف بها.

3. الاعتراف المتبادل: يشير إلى الاعتراف المتبادل بين المتخصصين بالخدمة الاجتماعية وبين المجتمع بشكل عام، وأتخذ هذا المعنى بعداً عمليًّا يقترن باهتمام وتقدير المجتمع للمهنة والمتخصصين بالخدمة الاجتماعية؛ وبالتالي فإنّ الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية الذي يؤدي إلى زيادة اهتمام وتقدير المجتمع للمهنة والعاملين بالخدمة الاجتماعية يمثل قاعدة التأثير لتحقيق الاعتراف بالمهنة والبعد الرئيس الثالث للاعتراف بها.

وبناء على ما تقدم تناول الباحث واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية في ضوء الأبعاد الرئيسة للاعتراف بها.

الاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية:

يُعد توفر الأطر الأساسية لتخصص الخدمة الاجتماعية من المتطلبات اللازمة للاعتراف بالتخصص، وتتضمن الأطر الأساسية الأساس المعرفي للخدمة الاجتماعية الذي يشمل الإطار الفكري من نظريات ومدارس ومنهجيات بحث، والأدوات المعرفية التي توجه الممارسة، ومعايير الأداء ونظم تقييم الأداء، ومعايير جودة الخدمات ونظمها، والحقائب التدريبية، والمناهج والمقررات الدراسية.

كما تتضمن الأطر الأساسية البرامج التعليمية المعتمدة أكاديميًّا لنيل درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه بالخدمة الاجتماعية، والبرامج الدراسية لرفع كفاءة غير المتخصصين بالخدمة الاجتماعية من العاملين الاجتماعيين، مثل الدبلومات الفنية والمهنية، بالإضافة إلى التخصصات العلمية الدقيقة في الخدمة الاجتماعية؛ مثل الخدمة الاجتماعية الرقمية، والمساقات العملية الجديدة في الخدمة الاجتماعية؛ مثل ريادة الأعمال الاجتماعية، والخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئية التي تركز على مجالات ناشئة، منها التغير المناخي، والطاقة النظيفة والمتجددة، والمساحات الخضراء.

ونود الإشارة إلى أنّ هناك خمس جامعات يمنية تُدرس تخصص الخدمة الاجتماعية على مستوى درجة البكالوريوس، منها أربع جامعات حكومية، هي جامعة عدن، وجامعة صنعاء، وجامعة حضرموت، وجامعة إب. الثلاث الجامعات الأولى فيها أقسام مستقلة للخدمة اجتماعية، والأخيرة (جامعة إب) لا يزال فيها قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وجامعة أهلية واحدة هي جامعة المستقبل فيها أيضاً قسم خدمة اجتماعية، وبالرغم أنّ هذه الجامعات تتواجد في أربع محافظات يمنية: عدن، وصنعاء، وحضرموت، وإب، إلا أنّ هناك الغالبية العظمى من المحافظات اليمنية لا يُدرس فيها تخصص الخدمة الاجتماعية.

كما يُعد معدل الإقبال على الدراسة في تخصص الخدمة الاجتماعية من المتطلبات اللازمة للاعتراف

الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية، ويتضمن هذا الإقبال عدد الملتحقين بالدراسة في تخصص الخدمة الاجتماعية، وعدد الخريجين، وعدد الحاصلين على درجات أكاديمية عليا (ماجستير ودكتوراه) في التخصص.

ونود الإشارة إلى أنّ مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية في اليمن تعاني من قلة الكادر التعليمي المتخصص بتدريس مواد التخصص (الأحمدي، 2022، 117)، وبالنظر إلى معدل الإقبال على الدراسة في تخصص الخدمة الاجتماعية بجامعة صنعاء، فقد كان هناك إقبال متزايد على الدراسة في تخصص الخدمة الاجتماعية، حيث كان عدد الخريجين (28) خريجًا في العام الدراسي 2004-2005م، وكان هناك تأرجح بين الزيادة والنقصان في عدد الخريجين بعد ذلك إلى أن بلغ عددهم (96) خريج في العام الدراسي 2017-2018م، ومن ثم بدأ يتناقص معدل الإقبال إلى أن بلغ عدد الخريجين (72) خريجًا في العام الدراسي 2019-2020م (الأحمدي، 2022، 117)، واستمر هذا التناقص إلى أن بلغ عدد الخريجين (50) خريج تقريباً في العام الدراسي 2024-2025م.

كما تُعد العلاقات القائمة التي تربط مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية بغيرها من المؤسسات ذات الصلة، وبالملتحقين بها والمتخصصين الذين تعلموا فيها، من المتطلبات اللازمة للاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية، وتتضمن هذه العلاقات حصول مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية على العضوية في الاتحادات والكيانات الدولية، مثل مجالس تعليم الخدمة الاجتماعية، والاعتراف المتبادل بشهادات مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية على مستوى الجامعات العربية والأجنبية؛ وتبادل الخبرات فيما بينها، كذلك علاقات التعاون والشراكة بين مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية بالجامعات وبين المؤسسات المجتمعية العامة والمختلطة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية في سبيل حصول هذه المؤسسات على الخدمات الاستشارية من مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك التفاعل والتواصل المستمر بين مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية وبين الخريجين، وبينها وبين المتخصصين بالخدمة الاجتماعية العاملين في المؤسسات المجتمعية.

الاعتراف المؤسسي بمهنة الخدمة الاجتماعية:

يُعد توفر الأساس التشريعي والتنظيمي لمهنة الخدمة الاجتماعية من المتطلبات اللازمة للاعتراف المؤسسي بالمهنة، والمتمثل بالأطر التشريعية المعتمدة التي تحكم المتخصصين بالخدمة الاجتماعية وتحدد الحقوق والامتيازات والالتزامات والواجبات والشروط، والمعايير الأخلاقية الموجهة للسلوك المهني لدى المتخصصين بالخدمة الاجتماعية بما في ذلك الميثاق الأخلاقي ومدونات السلوك، وأدلة الإشراف والرقابة لضمان الامتثال للأطر التشريعية والمعايير الأخلاقية، وآليات تقديم الشكاوى بالمخالفات والتجاوزات للأطر التشريعية والمعايير الأخلاقية، وآليات المساءلة وإجراءات العقوبات والتعويض وجبر الضرر في حال حدوث مثل هذه المخالفات والتجاوزات.

ونود الإشارة إلى أنّ قواعد السلوك المهني أو أخلاقيات المهنة عبارة عن بيان واضح للقيم والمبادئ والمعايير التي ينبغي أن تحكم سلوك الأفراد المنتمين لمهنة معينة كالخدمة الاجتماعية والطب والمحاماة والقضاء (الدخيل، 2012، 128)، كما أنّ إقرار مقومات وجود المهنة يعزز

من تفويض مهنة الخدمة الاجتماعية عن طريق التشريعات والبرامج الاجتماعية، وتخصيص الموارد لتمكين مهنة الخدمة الاجتماعية من القيام بدورها في المؤسسات المجتمعية (خليفة، 2011، 19)، وتواجه مهنة الخدمة الاجتماعية العديد من التحديات، منها قضية التنظيم والتي يتم التعبير عنها في إطار التوجه إلى إصدار التراخيص لمزاولة مهنة الخدمة الاجتماعية، مما يعطى مؤشرات أساسية للاهتمام بالمهنة، ويتطلب ذلك اعترافاً قانونيًّا بمزاولتها كالمهن الأخرى مما يرفع من مستوى المنافسة بين الممارسين، ووجود مستويات مهنية لمزاولة العمل المهني وتقديم أساس للتطور وإثراء المهنة وحماية ممارسيها (سرحان، 2006، 246).

كما يُعد تواجد مهنة الخدمة الاجتماعية في الهياكل التنظيمية للمؤسسات المجتمعية من المتطلبات اللازمة للاعتراف المؤسسي بالمهنة، وفي هذا الصدد هناك ضرورة تستدعي تواجد المهنة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات المجتمعية التي تشمل الكيانات المهنية العامة والنوعية التي تمثل المتخصصين بالخدمة الاجتماعية، منها النقابات، والاتحادات، والجمعيات، والجهات الحكومية الأولية والثانوية من حيث دور الخدمة الاجتماعية، والمنظمات الدولية والمحلية، ومؤسسات القطاع الخاص.

كما أنّ الخدمة الاجتماعية يجب أن تُمارس على نطاق واسع في العديد من البيئات والمنظمات الكبرى، وتعمل الخدمة الاجتماعية كإدارات وأقسام في هياكل هذه المنظمات، كما تعمل في المؤسسات المجتمعية بما في ذلك الكيانات المهنية والمنظمات التطوعية والهيئات التشريعية، مثل خدمة المراقبة والمحاكم للطفل والأسرة؛ وفي مؤسسات الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الإسكان ومصالح السجون (إبراهيم، 2007، 65).

كما يُعد تواجد المتخصصين بمهنة الخدمة الاجتماعية في الهياكل الوظيفية للمؤسسات المجتمعية من المتطلبات اللازمة للاعتراف المؤسسي بالمهنة، وفي هذا الصدد فإنّ مهنة الخدمة الاجتماعية تواجه العديد من التحديات، منها فرص العمل المتاحة للخريجين في المؤسسات المجتمعية، وتحسين مستقبلهم الوظيفي(علي، 2018، 191).

الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية:

يُعد انتشار المعلومات والأفكار الصحيحة حول مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع، من المتطلبات اللازمة للاعتراف المجتمعي بالمهنة، وفي هذا الصدد فإنّ المجتمع لن يهتم ولن يقدّر مهنة لا يعرف ما تقدم من خدمات له، وهو ما يجعل انتشار المعلومات والأفكار الصحيحة حول مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع عنصراً أساسيًّا لزيادة اهتمام وتقدير المجتمع للمهنة والاعتراف المجتمعي بها.

وتحقيق الاعتراف المجتمعي بالمهنة يتطلب بذل مجموعة من الجهود اللازمة للتوعية بالمهنة عن طريق العمل على إزاحة أشكال مختلفة من الغموض والإبهام حول المهنة ودورها وخدماتها في المجتمع، والعمل على تشكيل نوع من التوجهات والآراء ووجهات النظر المتماثلة في المجتمع حول ذلك (الطيب وعبد الرزاق، 2023، 92).

كما يُعد انتشار المواقف وردود الفعل الإيجابية نحو المهنة من المتطلبات اللازمة للاعتراف المجتمعي بالمهنة، وفي هذا الصدد فإنّ الاعتراف المجتمعي بالمهنة يقوم على درجة إحساس المجتمع بأهميتها وشعوره بالحاجة لها ولخدماتها.

ويتصل الاعتراف المجتمعي بمدى معرفة المجتمع بمهنة الخدمة الاجتماعية وأدوارها وخدماتها، ومدى إدراك المجتمع لذلك، وهو ما يضمن قبول المجتمع بها (ابن منظور، 1992، 237).

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظرًا لملاءمته لأسئلة الدراسة وأهدافها، حيث يتيح هذا المنهج تحليل الواقع واستقصاء المشكلة المدروسة كما هي في الواقع دون التدخل في متغيراتها؛ مما يساعد في الوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة، كما اعتمدت على منهج تحليل المحتوى للمراجع والأدبيات السابقة التي تشمل الكتب والدوريات والدراسات السابقة وشبكة المعلومات الالكترونية.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية، وهم أعضاء هيئة التدريس ومساعدوهم العاملون في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية الحكومية سواءً من المعينين رسميًّا أو المتعاقدين، وقد بلغ عدد مجتمع الدراسة (43) أكاديميًّا في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية الحكومية، جامعة صنعاء عدد (17)، وجامعة عدن عدد (12)، وجامعة إب عدد (8)، وجامعة حضرموت عدد (6).

عينة الدراسة:

تكونت العينة الفعلية للدراسة من عدد (35) أكاديميًّا من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية الحكومية المستهدفة، وهذا العدد يعبر عن حجم العينة، والذي يمثل نسبة (81.4%) من مجتمع الدراسة، ويُصنف حجم العينة في هذه الدراسة بأنّه أقرب للعينة المتاحة أو العمدية.

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة.

الجامعة	التكرار	النسبة %
جامعة صنعاء	15	42,9
جامعة عدن	10	28,6
جامعة إب	6	17,1
جامعة حضرموت	4	11,4
الإجمـــالي	**35**	**100,0**

أداة الدراسة:

أ- وصف الاستبانة:

شملت الاستبانة عدداً من الأسئلة الهادفة إلى معرفة البيانات الأولية عن المبحوث (العمر، النوع، المؤهل أو الدرجة العلمية، الجامعة أو جهة العمل، سنوات العمل)، بالإضافة إلى الصعوبات والتحديات التي تحول دون تحقيق الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية والمقترحات لتعزيز الاعتراف بالمهنة في المجتمع اليمني.

وتكونت الاستبانة من الأبعاد الرئيسة للاعتراف بالمهنة والأبعاد الفرعية لكل بعد رئيس، وشملت الاستبانة عدد (75) فقرة موزعة على الأبعاد الرئيسة والفرعية للاعتراف بالمهنة.

الجدول رقم (02): توزيع الفقرات على الأبعاد الرئيسة.

الأبعاد الرئيسة	عدد الفقرات	ملاحظات
الاعتراف الأكاديمي.	26	
الاعتراف المؤسسي.	20	
الاعتراف المجتمعي.	29	
الإجمـــالي	**75**	

طبقاً للجدول رقم (02) يندرج تحت كل بُعد من الأبعاد الرئيسة عدد من الفقرات، وعن طريق هذه الفقرات يمكن قياس البعد الأساسي، وعن طريق مجموع الأبعاد الرئيسة يمكن قياس واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية.

وصُممت فقرات الاستبانة باستخدام مقياس تدريجي رباعي التصنيف: على التوالي درجة تأييدك أو متوفر بدرجة (كبيرة جدًّا – متوسطة – ضعيفة – ضعيفة جدًّا).

ب- تحكيم الاستبانة:

حُكمت الاستبانة من قبل عدد (10) من الخبراء المختصين في الخدمة الاجتماعية، منهم عدد (4) من جامعات في جمهورية مصر العربية، وكانت مخرجات تحكيم الاستبانة كما هي في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): مخرجات تحكيم فقرات الاستبانة.

الأبعاد الرئيسة	عدد الفقرات – قبل التحكيم	الحذف	الإضافة	التعديل	عدد الفقرات – بعد التحكيم
الاعتراف الأكاديمي.	25	2	3	4	26
الاعتراف المؤسسي.	21	1	0	1	20
الاعتراف المجتمعي.	34	5	0	5	29
الإجمـــالي	**80**	**8**	**3**	**10**	**75**

طبقاً للجدول رقم (03) كانت عدد الفقرات قبل التحكيم لبعد الاعتراف الأكاديمي (25) فقرة، وعن طريق التحكيم للاستبانة حُذفت فقرتان، وأُضيفت ثلاث فقرات؛ ولذلك أصبحت عدد فقرات بُعد الاعتراف الأكاديمي بعد التحكيم (26) فقرة، كما كانت عدد الفقرات قبل التحكيم لبعد الاعتراف المؤسسي (21) فقرة، وعن طريق التحكيم للاستبانة حُذفت فقرة واحدة؛ ولذلك أصبحت عدد فقرات بُعد الاعتراف المؤسسي بعد التحكيم (20) فقرة، وكذلك كانت عدد الفقرات قبل التحكيم لبعد الاعتراف المجتمعي (34) فقرة، وعن طريق التحكيم للاستبانة حُذفت خمس فقرات؛ ولذلك أصبحت عدد فقرات بُعد الاعتراف المجتمعي بعد التحكيم (29) فقرة.

وأخيراً أصبحت عدد فقرات الاستبانة بعد التحكيم (75) فقرة (26 فقرة للاعتراف الأكاديمي+ 20 فقرة للاعتراف المؤسسي+ 29 فقرة للاعتراف المجتمعي).

ج-صدق الاستبانة:

1. صدق المحتوى: تم التعرف على صدق المحتوى للاستبانة عن طريق:
   - الدراسات السابقة التي سبق ذكرها.
   - عدد من الاستبانات ذوات الصلة بموضوع هذه الاستبانة.
   - مخرجات تحكيم الاستبانة من قبل الخبراء.
   - خبرة الباحث في موضوع الدراسة، بوصفه أحد الأكاديميين في قسم الخدمة الاجتماعية بجامعة صنعاء.
2. الاتساق الداخلي: قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة عن طريق حساب معاملات

الارتباط عند بيرسون بين معدل كل بُعد من الأبعاد الرئيسة للاعتراف بالمهنة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، وفقاً لما هو في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): معامل الارتباط بين معدل كل بُعد والمعدل الكلي.

الأبعاد الرئيسة	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاعتراف الأكاديمي.	26	.758**	.000
الاعتراف المؤسسي.	20	.819**	.000
الاعتراف المجتمعي.	29	.795**	.000
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

طبقاً للجدول رقم (04) تبين بأنّه يوجد ارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد مع الدرجة الكلية للاستبانة ككل، حيث تراوحت ما بين (.758** - .819**) أي: أنّها دالة احصائيًّا عند مستوى (0.01)، وهذا يشير إلى أنّ فقرات الاستبانة لديها درجة عالية من الاتساق الداخلي وصالحة لقياس ما أعدت لقياسه، كما يشير إلى أنّ الاستبانة بشكل عام تقيس الأبعاد الرئيسة المختلفة بشكل مترابط ومتسق ممّا يعزز موثوقية النتائج.

د- ثبات الاستبانة:

الثبات يعني استقرار درجات الاستبانة وعدم تناقضها مع نفسها، أي: أنّ الاستبانة تعطي نفس النتائج باحتمال متساو لقيمة المعامل إذا ما تم إعادة تطبيقها على العينة ذاتها، أو تم استخدامها في ظروف مماثلة، وقد تحقق الباحث من ثبات الاستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ، وفقاً لما هو في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): معامل الثبات لكل بُعد والاستبانة ككل.

الأبعاد الرئيسة	عدد الفقرات	معامل الثبات –الفا كرونباخ
الاعتراف الأكاديمي.	26	.886
الاعتراف المؤسسي.	20	.870
الاعتراف المجتمعي.	29	.904
ثبات الاستبانة ككل	**75**	**.819**

طبقاً للجدول رقم (05) تبين بأنّ معامل ألفا كرونباخ لفقرات الاستبانة ككل تساوي (.819)، وهو ما يعني أنّ الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات؛ ومن ثم يمكن تعميم الاستبانة على عينة الدراسة الأساسية، أما بالنسبة لقيمة معامل ألفا كرونباخ للأبعاد الرئيسة للاستبانة فقد كانت (.870) لبعد الاعتراف المؤسسي، كما كانت (.886) لبعد الاعتراف الأكاديمي، وكذلك كانت (.904) لبعد الاعتراف المجتمعي؛ لذا يمكننا القول: إنّ جميع معاملات الثبات أكبر من الحد الأدنى لمستوى الثبات المقبول (0.7)، بوصفه القيمة المقبولة إحصائيًّا، وهذا يعني توفر خاصية الثبات في جميع أبعاد وفقرات الاستبانة، ويؤكد صلاحية الاستبانة .

هـ-دلالات درجات الاستبانة

تشير درجات الاستجابات طبقاً لمقياس ليكرت (الدرجة (4) إلى بدرجة كبيرة جدًّا، والدرجة (3) إلى بدرجة متوسطة، والدرجة (2) إلى بدرجة ضعيفة، والدرجة (1) إلى بدرجة ضعيفة جدًّا).

كما حُسب طول الخلية ومداها، حيث إن الحد الأعلى للاستبانة هو (4)، والحد الأدنى هو (1)،

والفارق بينهما (3) (المدى)، ثم نقسم المدى على درجات السلم (3)/(4) = (0.75) (طول الخلية).

الجدول رقم (06): مقياس ليكرت الرباعي.

طول الخلية (الوسط)	القيمة النسبية المرجحة %	مستوى الاعتراف	الوزن
1,00- 1,75	25,0- 43,8	ضعيف جدًّا	1
1,75- 2,50	43,8- 62,5	ضعيف	2
2,50- 3,25	62,5- 81,3	متوسط	3
3,25- 4,00	81,3- 100,0	كبير جدًّا	4

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

أُستخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية لقياس الصدق والثبات للاستبانة:

1. معامل ارتباط بيرسون للتحقق من الاتساق الداخلي للاستبانة.
2. اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات فقرات الاستبانة.

كما أُستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل استبانة واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية، طبقاً للخطوات الآتية:

1. **عدد التكرارات لكل استجابة في كل فقرة:** طُلب من المبحوثين المستهدفين في الدراسة اختيار استجابة واحدة من على سلم مقياس مكون من (4) استجابات (بدرجة ضعيفة جدًّا، بدرجة ضعيفة، بدرجة متوسطة، بدرجة كبيرة جدًّا)، وأُستخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لحساب عدد التكرارات لكل استجابة من الأربع الاستجابات في كل فقرة.
2. **المجموع المرجح لكل فقرة:** يُحسب المجموع المرجح بناء على الوزن المُحدد طبقاً لمقياس ليكرت (بدرجة ضعيفة جدًّا= (1)، بدرجة ضعيفة = (2)، بدرجة متوسطة = (3)، بدرجة كبيرة جدًّا= (4))، ويُحدد المجموع المرجح للفقرة ككل عن طريق عملية جمع ((عدد تكرارات استجابة بدرجة ضعيفة جدًّا * 1) + (عدد تكرارات استجابة بدرجة ضعيفة *2) + (عدد تكرارات استجابة بدرجة متوسطة *3) + (عدد تكرارات استجابة بدرجة كبيرة جدًّا * 4))، وناتج عملية الجمع هو المجموع المرجح للفقرة.
1. **الوسط المرجح لكل فقرة:** يُحسب الوسط المرجح عن طريق عملية قسمة المجموع المرجح للفقرة على إجمالي عدد المبحوثين المستهدفين في الدراسة، وناتج القسمة يساوي الوسط المرجح للفقرة.
2. **القيمة النسبية المئوية (%) لكل فقرة:** يحُدد قيمة نسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، لمعرفة أن هناك اختلافاً في النتائج (الدرجة) بين الفقرات التي يتضمنها كل بعد من أبعاد المقياس، وتُحسب القيمة النسبية للفقرة عن طريق عملية ضرب الوسط المرجح للفقرة * 25؛ لأن سلم المقياس مكون من (4) استجابات، وناتج ذلك هو القيمة النسبية المرجحة للفقرة طبقاً لمقياس ليكرت.

نتائج الدراسة ومناقشتها

وصف عينة الدراسة:

شملت الاستبانة بعض الخصائص المتعلقة بعينة الدراسة من الأكاديميين العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية (النوع، المؤهل أو

الدرجة العلمية، العمل أو الوظيفة، الجامعة أو جهة العمل)، وقد تم جمع البيانات عن خصائص عينة الدراسة حسب الجداول الآتية:

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة بحسب النوع.

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	24	68,6
أنثى	11	31,4
الإجمـــالي	**35**	**100,0**

يتضح من الجدول رقم (07) أنّ عينة الدراسة تكونت من نسبة (68,6%) ذكور، بينما نسبة (31,4%) إناث، وتشير هذه النتائج إلى أنّ النسبة مختلفة بين الذكور والإناث، ويمثل الذكور أكثر من ثلثي عينة الدراسة مقارنة بالإناث.

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي.

المؤهل	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	13	37,2
ماجستير	18	51,4
دكتوراه	4	11,4
الإجمـــالي	**35**	**100,0**

يتضح من الجدول رقم (08) أنّ المؤهل العلمي لعينة الدراسة كان (37,2%) من الحاصلين على شهادة البكالوريوس، وكذلك (51,4%) من الحاصلين على الماجستير، بينما كان(11,4%) من الحاصلين على الدكتوراه، وتشير هذه النتائج إلى أنّ نسبة الحاصلين على دكتوراه من الأكاديميين في الخدمة الاجتماعية أقل بكثير مقارنة بالماجستير والبكالوريوس، ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف الابتعاث للحصول على درجة الدكتوراة في الخارج، وتأخر فتح برنامج الدكتوراه في تخصص الخدمة الاجتماعية في جامعة صنعاء، وغياب هذا البرنامج في بقية الجامعات اليمنية.

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة بحسب الدرجة العلمية.

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة %
معيد	13	37,2
مدرس مساعد	18	51,4
أستاذ مساعد	2	5,7
أستاذ مشارك	2	5,7
الإجمـــالي	**35**	**100,0**

يتضح من الجدول رقم (09) أنّ الدرجة العلمية لعينة الدراسة كانت نسبة (37,2%) بدرجة معيد، وكذلك نسبة (51,4%) بدرجة مدرس مساعد، بينما نسبة (5,2%) لكل من درجة أستاذ مساعد وأستاذ مشارك، وتشير هذه النتائج إلى أنّ نسبة الدرجة العلمية للأستاذ المساعد والأستاذ المشارك أقل بكثير مقارنة بدرجة المدرس المساعد والمعيد، ويعزو الباحث ذلك إلى تعقد إجراءات ومتطلبات الالتحاق بالدراسات العليا والحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في التخصص؛ مما أدى إلى عزوف الكثير من المعيدين عن الالتحاق بالدراسات العليا في تخصص الخدمة الاجتماعية، وتوقف الكثير من المدرسين المساعدين عند درجة الماجستير، وعدم مواصلة دراستهم للحصول على الدكتوراه في التخصص.

الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة بحسب جهة العمل.

جهة العمل	التكرار	النسبة %
جامعة صنعاء	15	42,9
جامعة عدن	10	28,6
جامعة إب	6	17,1
جامعة حضرموت	4	11,4
الإجمـــالي	**35**	**100,0**

يتضح من الجدول رقم (10) أنّ جهة العمل لعينة الدراسة كانت نسبة (42,9%) من جامعة صنعاء،

وكذلك نسبة (28,6%) من جامعة عدن، وكذلك نسبة (17,1%) من جامعة إب، بالإضافة إلى نسبة (11,4%) من جامعة حضرموت، وتشير هذه النتائج إلى أنّ نسبة عينة الدراسة من جامعتي صنعاء وعدن أكبر مقارنة بجامعتي إب وحضرموت، ويعزو الباحث ذلك إلى أنّ جامعتي صنعاء وعدن لهن السبق من حيث تأسيس أقسام علمية للخدمة الاجتماعية، وأنّ عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعتي صنعاء وعدن أكبر مقارنة بجامعتي اب وحضرموت.

تحليل نتائج الدراسة:

عرضت نتائج الدراسة وفقاً لتساؤلات وأهداف الدراسة:

البعد الرئيس الأول للدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الخاصة بالبعد الرئيس الأول للدراسة، وهو "الاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية" كما هي في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): البعد الرئيس الأول – الاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية.

الأبعاد الفرعية للاعتراف الأكاديمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاعتراف
معدل الإقبال على الدراسة في تخصص الخدمة الاجتماعية.	2.20	.797	ضعيف
العلاقات القائمة التي تربط مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية بغيرها من المؤسسات ذات الصلة، وبالملتحقين بها والمتخصصين الذين تعلموا فيها.	1.97	.707	ضعيف
توفر الأطر الأساسية لتخصص الخدمة الاجتماعية.	1.89	.932	ضعيف
المجموع الكلي للاعتراف الأكاديمي.	**1.97**	**.891**	**ضعيف**

يتضح من الجدول رقم (11) أنّ قيمة المتوسط الكلي للاعتراف الأكاديمي (1,97)، أي: أنّ مستوى الاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية كان ضعيف، كما بلغت درجة الانحراف المعياري (.891)، وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح؛ مما يعني تجانس أفراد عينة الدراسة في تقديرهم لمستوى الأبعاد الفرعية للاعتراف الأكاديمي بتخصص الخدمة الاجتماعية.

كما يتضح من الجدول أيضاً تقارب قيم المتوسطات الحسابية لكل الأبعاد الفرعية للاعتراف الأكاديمي؛ مع وجود تفاوت في قيم المتوسطات الحسابية عكست ترتيب كل بُعد من حيث الأولوية، فقد حصل بُعد معدل الإقبال على الدراسة في تخصص الخدمة الاجتماعية على المرتبة الأولى من حيث مستوى الاعتراف من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية، وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (2,20)، وحصل بُعد العلاقات القائمة التي تربط مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية بغيرها من المؤسسات ذات الصلة، وبالملتحقين بها والمتخصصين الذين تعلموا فيها، على المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (1,97)، وحصل بُعد توفر الأطر الأساسية لتخصص الخدمة الاجتماعية على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (1,89)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنّ هناك قصورًا من قبل أقسام الخدمة الاجتماعية والأكاديميين بخصوص توفير الأساس المعرفي العلمي

والعملي للخدمة الاجتماعية بما في ذلك الأدلة الموحدة لتقييم الأداء والإنجاز والجودة ذات الصلة بالعمل المهني أو ممارسة الخدمة الاجتماعية في مؤسسات المجتمع، والأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية المحكمة أو المنشورة في تخصص الخدمة الاجتماعية، والأدلة المعترف بها لتوجيه العمل المهني أو ممارسة الخدمة الاجتماعية في مؤسسات المجتمع، بالإضافة إلى القصور في تأسيس البرامج التعليمية والتخصصات الدقيقة للخدمة الاجتماعية بما في ذلك التخصصات الدقيقة والحديثة المعترف بها، التي تتسجم مع المتغيرات المجتمعية ومتطلبات سوق العمل، مثل التغير المناخي، والذكاء الاصطناعي وغيرها، والبرامج الدراسية لرفع كفاءة غير المتخصصين بالخدمة الاجتماعية من العاملين الاجتماعيين، مثل الدبلومات الفنية والمهنية بالجامعات اليمنية، والبرامج التدريبية التي تقدمها الجامعات لتدريب وبناء قدرات العاملين الاجتماعيين سواء المتخصصين أو غير المتخصصين بالخدمة الاجتماعية، والبرامج المعتمدة أكاديميًّا لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه بالخدمة الاجتماعية في الجامعات اليمنية.

البعد الرئيس الثاني للدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الخاصة بالبعد الرئيس الثاني للدراسة، وهو "الاعتراف المؤسسي بمهنة الخدمة الاجتماعية" كما هي في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): البعد الرئيس الثاني – الاعتراف المؤسسي بمهنة الخدمة الاجتماعية.

الأبعاد الفرعية للاعتراف المؤسسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاعتراف
تواجد المتخصصين بالخدمة الاجتماعية في الهياكل الوظيفية للمؤسسات المجتمعية.	2.03	.785	ضعيف
تواجد مهنة الخدمة الاجتماعية في الهياكل التنظيمية للمؤسسات المجتمعية.	2.00	.804	ضعيف
توفر الأساس التشريعي والتنظيمي لمهنة الخدمة الاجتماعية.	1.66	.765	ضعيف جدًّا
المجموع الكلي للاعتراف المؤسسي.	**1.91**	**.781**	**ضعيف**

يتضح من الجدول رقم (12) أنّ قيمة المتوسط الكلي للاعتراف المؤسسي (1,91)، أي: أنّ مستوى الاعتراف المؤسسي بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية كان ضعيفًا، كما بلغت درجة الانحراف المعياري (.781)، وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح؛ مما يعني تجانس أفراد عينة الدراسة في تقديرهم لمستوى الأبعاد الفرعية للاعتراف المؤسسي بمهنة الخدمة الاجتماعية.

كما يتضح من الجدول أيضاً تقارب قيم المتوسطات الحسابية لكل الأبعاد الفرعية للاعتراف المؤسسي؛ مع وجود تفاوت في قيم المتوسطات الحسابية عكست ترتيب كل بُعد من حيث الأولوية، فقد حصل بُعد تواجد المتخصصين بالخدمة الاجتماعية في الهياكل الوظيفية للمؤسسات المجتمعية على المرتبة الأولى من حيث مستوى الاعتراف من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية، وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (2,03)، وحصل بُعد تواجد مهنة الخدمة الاجتماعية في الهياكل التنظيمية للمؤسسات المجتمعية على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (2,00)، وحصل بُعد توفر الأساس التشريعي والتنظيمي

لمهنة الخدمة الاجتماعية على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي ضعيف جدًّا، وقيمته (1,66)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنّ أقسام الخدمة الاجتماعية والكيانات المهنية لم تعمل على إيجاد الأطر التشريعية المعتمدة التي تنظم المهنة ومنتسبيها من حيث الحقوق والواجبات والامتيازات والالتزامات والشروط والمعايير بما في ذلك أدلة الإشراف والرقابة المطبقة لضمان الامتثال للأطر التشريعية أو المعايير الأخلاقية، وإجراءات العقوبات والتعويض وجبر الضرر التي يتم تنفيذها حيال المخالفات للأطر التشريعية أو المعايير الأخلاقية، والآليات الواضحة لتقديم الشكاوي والتظلمات المتصلة بالمخالفات للأطر التشريعية أو المعايير الأخلاقية، والآليات المعترف بها للمساءلة في المخالفات للأطر التشريعية أو المعايير الأخلاقية.

البعد الرئيس الثالث للدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الخاصة بالبعد الرئيس الثالث للدراسة، وهو "الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية" كما هي في الجدول الآتي:

الجدول رقم (13): البعد الرئيس الثالث – الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية.

الأبعاد الفرعية للاعتراف المجتمعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاعتراف
انتشار المواقف الإيجابية نحو المهنة في المجتمع.	2.46	.780	ضعيف
انتشار ردود الفعل الإيجابية نحو المهنة في المجتمع.	2.23	.910	ضعيف
انتشار المعلومات الصحيحة حول المهنة في المجتمع.	2.14	.974	ضعيف
انتشار الأفكار الصحيحة حول المهنة في المجتمع.	2.03	.923	ضعيف
المجموع الكلي للاعتراف المجتمعي.	**2.26**	**.741**	**ضعيف**

يتضح من الجدول رقم (13) أنّ قيمة المتوسط الكلي للاعتراف المجتمعي (2,26)، أي: أنّ مستوى الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية كان ضعيفًا، كما بلغت درجة الانحراف المعياري (.741)، وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح؛ مما يعني تجانس أفراد عينة الدراسة في تقديرهم لمستوى الأبعاد الفرعية للاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية.

كما يتضح من الجدول أيضاً تقارب قيم المتوسطات الحسابية لكل الأبعاد الفرعية للاعتراف المجتمعي، مع وجود تفاوت في قيم المتوسطات الحسابية عكست ترتيب كل بُعد من حيث الأولوية، فقد حصل بُعد انتشار المواقف الإيجابية نحو المهنة في المجتمع على المرتبة الأولى من حيث مستوى الاعتراف من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (2,46)، وحصل بُعد انتشار ردود الفعل الإيجابية نحو المهنة في المجتمع على المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (2,23)، وحصل بُعد انتشار المعلومات الصحيحة حول المهنة في المجتمع على المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (2,14)، وحصل بُعد انتشار الأفكار الصحيحة حول المهنة في المجتمع على المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (2,03). ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف جهود التسويق للمهنة من قبل الأخصّائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات المجتمعية، وكذلك التوقف عن إقامة الفعاليات اللازمة للمهنة، مثل اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية؛ ممّا عزز من نقص الوعي

المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية، وانتشار الاعتقادات الخاطئة حول المهنة في المجتمع بما في ذلك اعتقاد الكثير من الناس أنّ إتقان اللغة الإنجليزية، واستخدام الحاسب الآلي تعتبر من المعايير الكافية لتعيين غير المتخصصين بالخدمة الاجتماعية بوظيفة الأخصائي الاجتماعي، وأنّ الخدمة الاجتماعية مهنة تناسب طبيعة المرأة، وأنّ الالتحاق بالدراسة في أقسام وشُعب الخدمة الاجتماعية للطلاب ذوي المعدلات المنخفضة في الثانوية العامة، وأنّ المشاركة في دورات تدريبية حول وظيفة الأخصائي الاجتماعي تغني عن التخصص بالخدمة الاجتماعية.

الهدف العام للدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الخاصة بالهدف العام للدراسة، وهو "معرفة واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية" كما هي في الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): واقع الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية.

الأبعاد الرئيسة لواقع الاعتراف بالمهنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاعتراف
الاعتراف المجتمعي	2.26	.741	ضعيف
الاعتراف الأكاديمي	1.97	.891	ضعيف
الاعتراف المؤسسي	1.91	.781	ضعيف
المجموع الكلي لواقع الاعتراف بالمهنة	**2.03**	**.785**	**ضعيف**

يتضح من الجدول رقم (14) أنّ قيمة المتوسط الكلي لواقع الاعتراف بالمهنة (2,03)، أي: أنّ مستوى الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية بشكل عام من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية كان ضعيفًا، كما بلغت درجة الانحراف المعياري (.785)، وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح؛ مما يعني تجانس أفراد عينة الدراسة في تقديرهم لمستوى الأبعاد الرئيسة للاعتراف بالمهنة.

كما يتضح من الجدول أيضاً تقارب قيم المتوسطات الحسابية لكل الأبعاد الرئيسة للاعتراف بالمهنة؛ مع وجود تفاوت في قيم المتوسطات الحسابية عكست ترتيب كل بُعد من حيث الأولوية، فقد حصل بُعد الاعتراف المجتمعي بالمهنة على المرتبة الأولى من حيث مستوى الاعتراف من وجهة نظر الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات اليمنية وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (2,26)، وحصل بُعد الاعتراف الأكاديمي على المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (1,97)، وحصل بُعد الاعتراف المؤسسي على المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي ضعيف وقيمته (1,91). ويعزو الباحث ذلك إلى أنّ الأقسام العلمية والكيانات المهنية لم تعمل على تطوير الأطر التشريعية المعتمدة التي تنظم المهنة ومنتسبيها من حيث الحقوق والواجبات والامتيازات والالتزامات والشروط والمعايير، وكذلك لم تعمل على تعزيز تواجد المهنة والمتخصصين في الهياكل التنظيمية والوظيفية للمؤسسات المجتمعية بالذات مؤسسات القطاع الخاص والجهات الحكومية الثانوية، مثل المؤسسات التعليمية والصحية وغيرها.

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة توصل الباحث إلى التوصيات الآتية:

1. إعداد الأطر التشريعية التي تنظم مهنة الخدمة الاجتماعية ومنتسبيها من حيث الحقوق والواجبات والامتيازات والالتزامات والشروط والمعايير، وبذل الجهود اللازمة لاعتمادها الالتزام بموجبها على كافة المستويات.
2. تفعيل الاتحادات والنقابات والجمعيات التي تمثل مهنة الخدمة الاجتماعية والمنتسبين لها للقيام بالدور التنظيمي للمهنة ومنتسبيها والسعي لإيجاد البيئة التشريعية والتنظيمية للمهنة ومنتسبيها، والمعايير الأخلاقية اللازمة.
3. إعداد الأساس المعرفي العلمي والعملي للخدمة الاجتماعية الذي يشمل الإطار الفكري من نظريات ومدارس ومنهجيات بحث، والأدوات المعرفية التي توجه الممارسة بما في ذلك النماذج العلمية والمداخل النظرية، ومعايير الأداء ونظم تقييم الأداء، ومعايير جودة الخدمات ونظمها، والحقائب التدريبية، والمناهج والمقررات الدراسية.
4. تأسيس البرامج التعليمية لتخصص الخدمة الاجتماعية التي تشمل مختلف الدرجات العلمية: البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وكذلك البرامج التعليمية التخصصية التي تنسجم مع المتغيرات المجتمعية ومع متطلبات واحتياجات سوق العمل، مثل الخدمة الاجتماعية الرقمية التي تركز على الذكاء الاصطناعي، وكذلك ريادة الأعمال الاجتماعية التي تركز على قطاعات جديدة، منها المصانع والمحاكم التجارية والمؤسسات المالية، وكذلك الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئية التي تركز على مجالات ناشئة، منها التغير المناخي والطاقة النظيفة والمتجددة والمساحات الخضراء.
5. التوعية المجتمعية حول مهنة الخدمة الاجتماعية والمتخصصين بالمهنة، ودورها والخدمات التي تقدمها، وميادين ومجالات ممارستها، وإعادة إحياء وتنظيم الفعاليات المجتمعية الهادفة للتعريف بمهنة الخدمة الاجتماعية، وتغيير الأفكار الخاطئة الشائعة حول المهنة في المجتمع بما في ذلك اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

[1] إبراهيم، أبو الحسن عبد الموجود (2007): تكنولوجيا الخدمة الاجتماعية، التعليم–الممارسة–الدولية: الإدارة العامة للمكتبات – المعهد العالي للخدمة الاجتماعية: فرع قنا بأسوان مصر.

[2] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1992): لسان العرب: دار المعارف: بيروت، لبنان.

[3] الأحمدي، فهد محمد احمد (2022): تقويم البرنامج التعليمي لقسم الخدمة الاجتماعية بجامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي من منظور طريقة تنظيم المجتمع – أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم تنظيم المجتمع بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

[4] بدوي، أحمد زكي (1995): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: مكتبة لبنان: بيروت، لبنان.

[5] بغورة، الزواري (2012): الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، دراسة في الفلسفة الاجتماعية، الطبعة الأولى: دار الطليعة: بيروت، لبنان.

[6] الجابري، صلاح فليفل عايد، حميد، رنا يوسف (2022): نحو نظرية الاعتراف، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد – العراق، العدد 141، المجلد 2.

[7] خليفة، محمد البدوي الصافي (2011): المهارات المهنية للأخصائي الاجتماعي: المكتب الجامعي الحديث بجامعة ام درمان، السودان.

[8] الدخيل، عبد العزيز عبد الله (2012): معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، الطبعة الثانية: دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

[9] رطروط، فواز (2021): تقييم منهجية إعداد الاستراتيجية العربية لمهننة العمل الاجتماعي للسنوات (2019 – 2022) ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي (2019 – 2020)، وقائع اعمال المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة، للفترة من 10 إلى 11 ابريل 2021، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا.

[10] سرحان، نظيمة أحمد (2006): الخدمة الاجتماعية المعاصرة، الطبعة الأولى: مجموعة الجيل العربية: القاهرة، مصر.

[11] طرابلسي، عبد الحق، دريدي، منير (2021): الخدمة الاجتماعية في الجزائر من إشكالية الاعتراف إلى واقع الأداء المهني، وقائع اعمال المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة، للفترة من 10 إلى 11 ابريل 2021، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا.

[12] الطيب، حميدي، عبد الرزاق، عريف (2023): الاعتراف ودوره في تمتين الهوية التنظيمية في المؤسسة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة الجزائر، العدد 1، المجلد 11.

[13] عطا الله، ايمان محمد (2014): فاعلية التدريب الميداني والاعتراف المجتمعي بمكانة مهنة الخدمة الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية بالجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين–مصر، العدد 25.

[14] علي، إيهاب حامد سالم (2018): درجة وعي الأكاديميين في الخدمة الاجتماعية بمتطلبات تدريس وممارسة إدارة الحالة، مجلة الخدمة الاجتماعية بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان– مصر، العدد 59.

[15] غالب، طاهر خالد (2014): الخدمة الاجتماعية مفهوم شامل مقالات ونصوص: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

[16] قانون الجامعات اليمنية (1995): القرار الجمهوري رقم (18) لسنة 1995م – المادة رقم (36)، الجريدة الرسمية –اليمن، العدد 10.

[17] الكندري، هيفاء يوسف (2016): الاتجاهات والمعتقدات الشائعة حول مهنة الخدمة الاجتماعية في الكويت، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية–الأردن، العدد 2، المجلد 9.

[18] مجمع اللغة العربية (1980): المعجم الوجيز، الطبعة الأولى: مطابع الدار الهندسية: القاهرة، مصر.

[19] اليوسفي، حميدة علي، هلال، ليلة احمد (2021): الأدوار المهنية للاختصاصي الاجتماعي واعتراف المجتمع الليبي بالخدمة الاجتماعية، وقائع أعمال المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة، للفترة من 10 إلى 11 ابريل 2021، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا.